



# مجلة خليج العرب

## للدراسات الإنسانية والاجتماعية

أدوات السياسة المالية والنقدية وتأثيرها على حركة الدخل: حالة الأردن

**Fiscal and Monetary Policy Instruments and Their Impact on Income Movement: The Case of Jordan**

الدكتور علي عبد اللطيف النسور

Dr. Ali Abdlatef Nsour

دكتوراه الفلسفة في الدراسات الاقتصادية - جامعة الزقازيق - مصر

DOI: <https://doi.org/10.64355/agjhss388>



مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية © 2025 / تصدر من مركز السنابل للدراسات والتراث الشعبي  
هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بمحظ شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي (CC BY-NC-SA)  
<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/>

### الملخص:

يُعد هذا البحث ذا أهمية كبيرة من الجانبيين الاقتصادي والاجتماعي. فمن الناحية الاقتصادية، يسهم في فهم تأثير استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية على حركة الدخل في الأردن، مما يساعد على إعادة النظر في فعالية هذه السياسات وتحسين استخدامها بما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويدعم النمو. أما من الناحية الاجتماعية، فإن استيعاب أثر السياسات الحكومية المالية والنقدية على حركة الدخل يعكس مباشرة على مستويات المعيشة وجودة الحياة للمواطنين، ويعود إلى الحد من الفقر وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

الهدف الرئيس للبحث هو تحديد دور أدوات السياسة المالية والنقدية ومدى تأثيرها على حركة الدخل في الأردن، وبيان مدى سلامة السياسات المتبعة أو الحاجة إلى تعديلها، وصولاً إلى توصيات عملية تدعم النمو والتنمية الاقتصادية وشبكة الأمان الاجتماعي. لتحقيق ذلك، اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي مستخدماً الأنظمة الإحصائية لتحليل البيانات ذات الصلة.

تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: الإطار العام للبحث.

المبحث الثاني: الإطار النظري، تناول مفاهيم السياسة المالية والنقدية وحركة الدخل.

المبحث الثالث: عرض أدوات السياسة المالية والنقدية المستخدمة في الأردن ودراسة حركة الدخل.

المبحث الرابع: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج والتوصيات.

الفرضيات الأساسية:

1- توجد علاقة عكسية بين أدوات السياسة المالية (معدلات الضرائب والإإنفاق الحكومي) وحركة الدخل في الأردن.

2- توجد علاقة طردية بين أدوات السياسة النقدية (معدلات الفائدة والعرض النقدي) وحركة الدخل في الأردن.

3- خفض معدلات الفائدة وزيادة العرض النقدي يؤديان إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي في الأردن.

النتائج الرئيسية:

1. لا توجد علاقة ارتباطية دالة بين الضرائب أو الإنفاق الحكومي وحركة الدخل، ما يعني رفض الفرضية الأولى.

2. أثر الإنفاق الحكومي على الدخل قد يظهر بعد فترة زمنية طويلة، خاصة في المشاريع الرأسمالية.

3. إنفاق الإيرادات على مجالات غير إنتاجية يجعل أثر الضرائب على الدخل محابياً.

4. توجد علاقة موجبة بين الضرائب والإإنفاق الحكومي، حيث تؤدي زيادة الإيرادات إلى ارتفاع الإنفاق.

5. لا توجد علاقة ارتباطية دالة بين معدلات الفائدة أو العرض النقدي وحركة الدخل، ما يؤدي إلى رفض الفرضية الثانية.

6. ثبات الدخل الفردي في الأردن يعود إلى هيمنة القطاع العام وضعف حساسية القطاعات تجاه سعر الفائدة

7. عدم تأثر الرواتب الحكومية بمعدلات الفائدة أو العرض النقدي يقلل من أثر السياسة النقدية على الدخل.

8. زيادة العرض النقدي دون نمو إنتاجي تؤدي إلى التضخم وتأكل القوة الشرائية.

9. توجد علاقة موجبة بين معدلات الفائدة والعرض النقدي كإجراء تصحيحي لمواجهة التضخم.

10-تشير البيانات إلى ضعف العلاقة الإحصائية بين السياسة النقدية وبين حركة الدخل في الأردن خلال الفترة (2017-2025)، نتيجة لعوامل هيكلية مثل ارتباط الدينار بالدولار وهيمنة القطاع العام.

التوصيات:

1- العمل على ضبط التضخم وتقليل البطالة لخفض نسب الفقر وتحفيز الدورة الاقتصادية.

2- خفض الضرائب ورفع الحد الأدنى للأجور لزيادة السيولة وتحريك الدخل نحو الاستهلاك والإدخار.

- 3- تشجيع الاستثمار عبر خفض الفوائد ومنح إعفاءات ضريبية للمشاريع الجديدة.
- 4- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للحد من الفقر والبطالة وتحفيز حركة الدخل المحلية.

باختصار، يؤكد البحث أن تعزيز النمو الاقتصادي في الأردن يتطلب توازناً فعالاً بين السياسات المالية والنقدية، مع التركيز على الاستثمار الإنثاجي والسياسات الاجتماعية الداعمة لرفع الدخل وتحسين مستوى المعيشة.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة المالية، السياسة النقدية، حركة الدخل، الاقتصاد الأردني، النمو الاقتصادي.

## Abstract:

This research holds great importance from both economic and social perspectives. Economically, it helps to understand the impact of using fiscal and monetary policy tools on income movement in Jordan, which in turn encourages reconsideration of how effectively these policies are applied to enhance economic stability and support growth. Socially, understanding the effect of governmental fiscal and monetary policies on income movement directly influences living standards and quality of life for Jordanian citizens, helping to reduce poverty and strengthen social stability.

The main objective of this study is to determine the role of fiscal and monetary policy tools and their impact on income movement in Jordan, assessing whether the current policies are sound or need improvement. The research aims to provide recommendations that could contribute to enhancing economic growth, development, and social safety networks. To achieve this, the descriptive-analytical approach was adopted, using economic statistical systems to collect and analyze relevant data.

## The study was divided into four main sections:

**Chapter One:** The general framework of the study.

**Chapter Two:** The theoretical framework, discussing fiscal and monetary policies and income movement.

**Chapter Three:** Fiscal and monetary policy tools used by the Jordanian government and an analysis of income movement in Jordan.

**Chapter Four:** Testing the hypotheses, analyzing results, and providing recommendations.

## Research Hypotheses:

- 1- There is an inverse relationship between fiscal policy tools (tax rates and government spending) and income movement in Jordan.
- 2- There is a direct relationship between monetary policy tools (interest rates and money supply) and income movement in Jordan.
- 3- Lowering interest rates and increasing the money supply lead to higher consumer spending in Jordan.

## Key Findings:

- 1- There is no significant correlation between tax rates or government spending and income movement, leading to rejection of the first hypothesis.
- 2- The effect of government spending on individual income may appear after a certain period, especially in long-term capital projects.
- 3- When revenues are spent on non-productive areas, the impact of taxation on individual income becomes neutral.
- 4- A positive correlation exists between tax rates and government spending, as higher tax revenues encourage increased expenditure.
- 5- There is no significant correlation between interest rates or money supply and income movement, leading to rejection of the second hypothesis.
- 6- Individual income in Jordan remains relatively stable because the most dominant sectors (such as public services, education, and government jobs) are not highly sensitive to interest rate changes.
- 7- Since government salaries do not fluctuate with interest rates or money supply, monetary policy has little direct effect on individual incomes.
- 8- Increasing the money supply without a corresponding rise in real production can lead to inflation, eroding individuals' purchasing power.
- 9- A positive relationship exists between interest rates and money supply, as higher liquidity leads to inflation, prompting the central bank to raise interest rates to control it.
- 10-Statistical analysis shows a weak and insignificant relationship between interest rates, money supply, and individual income movement during the period (2017–2025). Despite theoretical expectations that lower interest rates and higher money supply should boost spending, data from Jordan show otherwise due to structural factors such as the dominance of the public sector, fixed incomes, the Jordanian dinar's peg to the U.S. dollar, and inflationary and unemployment pressures limiting monetary transmission to real economic activity.

## Recommendations:

- 1- Control inflation and reduce unemployment to lower poverty rates, stimulate liquidity, and activate the economic cycle.
- 2- Reduce tax rates and raise the minimum wage to increase liquidity and encourage income movement toward consumption or savings.
- 3- Encourage investment by reducing interest rates on loans for productive projects and granting tax exemptions for new investments.
- 4- Support small and medium-sized enterprises to reduce poverty and unemployment, thereby increasing domestic liquidity and accelerating income movement.

In summary, the research concludes that promoting economic growth in Jordan requires a balanced and effective coordination between fiscal and monetary policies, with an emphasis on productive investment and social policies that raise income levels and improve living standards.

**Keywords:** Fiscal policy, monetary policy, income movement, Jordanian economy, economic growth.

## المبحث الأول

### الاطار العام للبحث

تمهيد:

ان السياسه الماليه والسياسه النقدية تلعب دورا اساسيا في الاقتصاد لاي دولة في العالم فهي تعتبر عامود الاداره الاقتصاديه وبالرغم في ان كل سياسه لها اهداف مختلفه سواء في الادوات او الجهات المسؤوله عن التنفيذ او التأثيرات الا انها تصب في النهاية الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو والتنمية الاقتصاديه

فالسياسات الماليه تتعلق باتجاهات وسياسات الحكومة التي تتعلق بالضرائب والانفاق العام بالنسبة للضرائب اما بخضها او زيادتها فهناك ضريبة الدخل وضريبة المبيعات على سبيل المثال لا الحصر او من خلال الاعفاءات الضريبية او تخفيضها في حالات دعم قطاعات معينة او لتشجيع الاستثمار في قطاعات معينة .

ومن هنا نقول ان هدف السياسه الماليه هي تحقيق التوازن المالي من خلال الابيرادات والنفقات العامة وهي ايضا تهدف الى دعم الاستثمارات في قطاعات معينة .

اما بالنسبة للسياسات النقدية فهنا يتولى بتنفيذ ادواتها البنك المركزي لاي دولة في العالم ولها دور رئيسي في تحفيز الاقتصاد من خلال القطاع المصرفي الذي يلعب دورا اساسيا في حركة الاموال . فان البنك المركزي يستخدم ادواته على سبيل المثال لا الحصر في اسعار الفائد فان اسعار الفائد تلعب دورا مهماما في في زيادة تكاليف الاقراض والادخار بخفض الفوائد او رفعها او تثبيتها وايصال من خلال اداء اخرى وهي عرض النقد التي يتحكم بها البنك المركزي بخفض او زيادة المعروض من النقد المتداول حفاظا على الاسعار وتلافي التضخم او من خلال عمليات السوق المفتوح التي تبني شراء وبيع الاوراق الماليه والسنادات للتأثير على السيولة .

ومن هنا نقول ان هدف السياسه النقدية هي الحفاظ على مستويات واستقرار الاسعار والتحكم في التضخم ودعم النمو الاقتصادي.

وستستخدم احيانا السياسه الماليه والسياسات النقدية معا وذلك لتفادي الازمات الاقتصاديه وتحفيز النمو الاقتصادي

وونقول ان حركة الدخل تتأثر بتلك السياسات الماليه والنقدية وهو نموذج اقتصادي يوضح حركة الدخل بين المنتجين والمستهلكين عبر تبادل السلع والخدمات

## مشكلة البحث

بالنظر الى عنوان البحث نجد ان هناك ثلاثة عناصر وهم السياسه الماليه والسياسات النقدية وحركة الدخل على اعتبار ان السياسه الماليه والنقدية هما متغيرات مستقله وان حركة الدخل هو المتغير التابع فلا بد من ان حركة الدخل سوف تتأثر بالسياسات الماليه والنقدية .

وبما ان حركة الدخل تتأثر بتلك السياسات المالية والنقدية التي تستخدمها الحكومه الاردنية من خلال ادوات لتلك السياسات ومن هنا تكمن مشكلة البحث التي نعبر عنها بما مدى وقوة هذا التأثير هل هو كبير ام تأثير يكمن بمقدار بسيط مما يؤدي الى التغيير في نسب النمو والتنمية الاقتصادي بالارتفاع او الانخفاض .

### أهمية البحث

هذا البحث له أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبحثية فمن الناحية الاقتصادية يساعد على فهم تأثير استخدام ادوات السياسة المالية والنقدية على حركة الدخل في الاردن مما يؤدي الى اعادة النظر في تحسين استخدام تلك السياسات وفعاليتها في تعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي .

اما على الصعيد الاجتماعي فان فهم السياسات الحكومية باستخدام الادوات المالية والنقدية لتأثيرها على حركة الدخل الذي يؤدي بالنهائية الى التأثير على مستويات المعيشة وتحسين جودة الحياة للمواطنين في الاردن مما يؤدي الى تقليل نسب الفقر والمساهمه في تعزيز الاستقرار الاجتماعي.

اما على صعيد الاهمية البحثية فيمكن ان نختصرها بأن هذا البحث يساهم في تطوير المعرفه في هذا المجال او يساهم في سد الفجوه البحثية واكمال ما تم نشره مسبقا عن حركة الدخل وتاثيرها بالسياسات المالية والنقدية واخيرا فان هذا البحث سوف يقدم بعض التوصيات التي يمكن الرجوع اليها من قبل اصحاب القرار لاتباعها في تحسين استخدام ادوات السياسه النقدية والمالية .

### اهداف البحث

ان الهدف الرئيسي لهذا البحث هو الخروج بنتائج تبين دور ادوات السياسه المالية والنقدية وكيف تأثر على حركة الدخل في الاردن و هل هذه السياسات المتبعه سليمه او انها مشوهه و يجب تحسينها وذلك للخروج بوصيات قد تكون مفيدة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وتعزيز شبكة الامان الاجتماعي وذلك من خلال تحليل تأثير ادوات السياسه المالية والنقدية على حركة الدخل من خلال الضرائب والانفاق الحكومي ( ادوات السياسه المالية ) ومعدلات الفائده والعرض النقدي ( ادوات السياسه النقدية )

### فرضيات البحث

في هذا الجزء من البحث ومن اجل تحقيق اهداف البحث كان لا بد من صياغة فرضيات من اجل اثباتها او نفيها للوصول الى النتائج المرجوة وسوف نقوم بذكر اهم الفرضيات لهذا البحث وهي :

#### الفرضيه الاولى :

توجد علاقه عكسيه بين ادوات السياسه المالية ( معدلات الضرائب والانفاق الحكومي ) وحركة الدخل في الاردن

#### الفرضيه الثانيه :

توجد علاقه طردية بين ادوات السياسه النقدية ( معدلات الفائده وعرض النقدي ) وحركة الدخل في الاردن

#### الفرضيه الثالثه :

خفض معدلات الفائده وزيادة العرض النقدي يؤديان الى التغيير في حركة النقد باتجاه زيادة في الانفاق الاستهلاكي في الاردن

## المنهج البحثي

من خلال تحديد مشكلة البحث واهميته وتحديد اهداف البحث التي قادتنا الى صياغة ثلاثة فرضيات ومن اجل الوصول الى النتائج المرجوه في هذا البحث سوف نتبع المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف ادوات السياسه الماليه والنقدية وحركة الدخل في الاردن وتحليل العلاقة بينهم وذلك عن طريق جمع البيانات الاقتصادية والماليه من مصادرها الرسميه او كل ما هو متاح من تقارير وبيانات عن طريق الواقع الالكترونيه من كتب دوريات وابحاث سابقه وتقارير رسميه .

## الحدود الزمنيه والمكانيه

ان الحدود المكانيه لهذا البحث قد اختار الاردن موطننا له اما بالنسبة للحدود الزمنيه فلا يوجد فتره محدده يتم دراستها انما سوف يتم دراسة احدث البيانات ولفتره زمنيه نستطيع بها تحليل السياسات الماليه والنقدية وحركة الدخل فيها.

## الدراسات السابقة

1- د. عمار مجید كاضم (2007) **تقييم أداء السياسة النقدية والمالية في الأردن وخاصة بتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين للفترة 1980-2001 (دراسة تحليلية مقارنة وقياسية لفترة ما قبل وبعد تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي)** المجله العراقيه للعلوم

الاقتصاديه , مجلد 5 عدد 13

تعتبر الحكومة وحدة اقتصادية مهمة ، تحتاج إلى أرصدة مالية لتمويل نشاطها العام ، وهي ما يعبر عنها بالإيرادات العامة ، والتي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات مالية من اجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة وعلى هذا الأساس يتم الاعتماد على مصادر متعددة للإيرادات العامة والتي تختلف حسب النظام الاقتصادي السائد ومدى تقدم الدولة وكذلك نتيجة للتطور التاريخي لأنواع المختلفة من الإيرادات العامة . ويتناول علم اقتصاديات المالية العامة بصفة أساسية دراسة وتحليل السياسات المالية للحكومة المتعلقة بالأنفاق وتسمى (السياسة الانفاقية) ، وكذلك جبائية الأموال وتسمى (سياسة الإيرادات الضريبية) . وبالتالي أثر السياستين سابقتي الذكر على كيفية تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبالاخص الآثار الاقتصادية للسياسة المالية ، وهي ما يطلق عليها تسمية وظائف المالية العامة . حيث أن هناك ثلاثة وظائف أساسية للمالية العامة ، الأولى هي وظيفة توجيه الموارد الاقتصادية نحو أفضل الاستخدامات وتسمى بوظيفة التخصيص . والوظيفة الثانية هي إعادة توزيع الدخل والثروة إذا كان التوزيع القائم غير مقبول في المجتمع وتسمى بوظيفة التوزيع . ثم وظيفة الاستقرار الاقتصادي التي تستهدف تحقيق مستوى عالي من العمالة ، واستقرار مستويات أسعار السلع والخدمات ، وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات ، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو عالية ، وكل ذلك بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي الذي يعجز نظام السوق عن تقديمها ، ولعل الملاحظة التي ينبغي تأكيدها أن التنمية في ظل العولمة تعني إفراط مفهوم الدولة من معنى السيادة والقانون لتجعله في آخر الأمر رهينة لاعتبارات السوق والقائمين عليها . ومن ثم يصبح افتراض انسجام الدولة كقوة وسلطة ، والسوق كثروة ، والمجتمع كثقافة ، ليس صحيحا وان تداخلت في مضمونها و أبعادها . لهذا فإن النهج الذي سارت عليه العديد من البلدان النامية والمستند من سياسات التصحيح الاقتصادي والمؤسسة على أساس النظرية الرأسمالية النيوكلاسيكية ، اقتضت من هذه البلدان تعظيم الإنتاج إلى حدود كبيرة دون مراعاة الآثار الاجتماعية الناجمة عنه ، تنفيذا لسياسات مؤسسات الإقراض الدولي وبخاصة "البنك الدولي وصندوق النقد الدولي" . كما أن رفع الدعم عن بعض السلع الأساسية اضر بمستوى المعيشة للفئات الفقيرة ، فأصبحت معه هذه البلدان تعاني من اختلالات وتشوهات عميقة في بناءها المختلفة خاصة ببنيانها الاجتماعي والثقافي . ومن الواضح أن تخفيض معانات الشرائح الاجتماعية الفقيرة لا يتم إلا من خلال إعادة توزيع الدخل والتي تتطلب من الحكومة التدخل وعن طريق سياساتها الضريبية والانفاقية المختلفة للقيام بوظيفتها التوزيعية ، ولكن فكرة توزيع الدخل هي فكرة لا تنسجم مع توجهات النظرية الرأسمالية النيوكلاسيكية . وتشير البرامج المذكورة إلى أن

ترشيد الطلب يقتضي تقليديا استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية الائتمانية ، وذلك لاعادة تنظيم سياسات الاقتصاد الكلي ، أما معالجة جوانب العرض فان برامج التغيير الهيكلية تعمل على رفع كفاءة أسواق الموارد الاقتصادية ، وقد استهدفت السياسة الاقتصادية الأردنية الاهتمام بجاني العرض والطلب منذ نهاية عقد الثمانينات ، فقد واجهت هذه السياسة التشوهدات الحاصلة في جانب الطلب من خلال ضبط السيولة النقدية وتحديد نمو العرض من النقد والسعى إلى ترشيد سعر الفائدة ، ومحاولات ضبط المستوى العام للأسعار وتوجيه الإنفاق العام ورفع كفاءة تحصيل الإيرادات العامة . ولقد انصب الاهتمام بشان ممكنت العرض من خلال آليات تحفيز استخدام الموارد ، ولاسيما في الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية وتنشيط الاستثمار المحلي والأجنبي ومحاولات تخفيض الأهمية النسبية للدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي . وعلى الرغم من أن المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي تشير إلى أن هذه البرامج قد حققت أهدافها فيما يتعلق بمستوى الاستثمار ومعدلات التضخم وعجز الحساب الجاري على وفق منهجية "ما قبل وما بعد برامج التصحيح" ، إلا أن هذا المنهج لا يوضح فيما إذا كان تحقيق هذه الأهداف نابعا من استخدام الأدوات التي يتطلبها جانب الطلب أو جانب العرض أو أن تلك الأهداف قد تحققت من جراء أسباب أخرى ، ولقد ظهر إلى الوجود وعلى صعيد البلدان النامية المطبقة لسياسات التصحيح الاقتصادي ومنها الأردن وجهتي نظر متناقضتين في الطروحات ، الأولى وتعتبر امتدادا لطروحات التنمية التقليدية والتي ظهرت مع بدايات حركات التحرر من الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية والمفسرة لحالة التخلف ببنظريات التبعية والاستعمار والتي نجدها بشكل خاص في أديبيات التيارات الماركسية والقومية . وتتلخص حلولها التنموية باتجاه سياسات التخطيط المركزي مع اعتبار أي دعوة لتطبيق الاقتصاد الرأسمالي الحر تراجعا عن النهج الوطني ، وعودة للاستعمار من جديد

2- **وليد خلف علي الزعبي ، ساري سليمان ملاحيم ، حسام قاسم فضل الله العزام (2023)**

**تقييم أثر السياسات النقدية في أوقات الأزمات: حالة المملكة الأردنية الهاشمية، المجله العربيه للداره المجلد 43 العدد 3**

شكلت جائحة كوفيد-19 تحديات كبيرة للبنوك المركزية أثناء محاولتها اتباع سياسات نقدية فعالة من شأنها أن توجه الاقتصاد الأردني إلى طريق التعافي من هذه الأزمات. ومن هنا تتناول هذه الدراسة العلاقة بين السياسة النقدية ومتغيرات الاقتصاد الكلي في الأردن، بالإضافة إلى تأثير التغييرات في قرارات السياسة النقدية التي تم تنفيذها لاحتواء الأزمة الناتجة عن جائحة كوفيد-19 في الأردن خلال الفترة من عام 2011 إلى 2021، حيث تم إجراء التقييم بطريقة التحليل الوصفي مدعوماً بتحليل قياسي لاستكشاف أهمية مؤشر أسعار المستهلكين والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في التنبؤ بمعدلات الفائدة، باستخدام نموذج تايلور لفحص العلاقة بين معدل أسعار الفائدة ومتغيرات الاقتصاد الكلي ممثلة بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات التضخم خلال العقد الأخير، لأنها ستعكس حالة الوباء وتتأثر السياسات النقدية للحكومة في السيطرة على حالة الوباء. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أبرزها أن تطبيق قاعدة تايلور من خلال دراسة أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية للبنوك المرخصة - قروض وسلف لتمثيل السياسة النقدية كمتغير تابع وإجمالي الناتج المحلي بسعر السوق الثابت والتضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك كمتغيرات مستقلة، أظهرت علاقة موجبة ذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين كل من سعر الفائدة والناتج الإجمالي المحلي، وسعر الفائدة والتضخم، وهذا يوافق النظرية الاقتصادية حيث أنه من الواضح أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم له تأثير إيجابي على تغيير سعر الفائدة.

## المبحث الثاني

### الاطار النظري للبحث

اولا : السياسه المالية والسياسات النقدية

• **السياسة المالية** تتعلق بمجموعة إجراءات الحكومية المرتبطة بجمع الضرائب والإنفاق العام (الموازنة الحكومية). وتتولى السلطة التنفيذية (بتحويل من السلطة التشريعية) مهام تنفيذ السياسة المالية. وتهدف السياسة المالية، إلى جانب تمويل نشاط الإدارة العامة، التأثير على النشاط الاقتصادي عبر القرارات المتعلقة بمستوى وبنية الإنفاق العام وعجز الموازنة والاقتراض (الدين العام). وأهم أدوات السياسة المالية لتحفيز النشاط الاقتصادي يتمثل في زيادة الإنفاق العام، الذي هو أحد مكونات الطلب الكلي. ويتم تمويل هذه الزيادة إما عبر رفع الضرائب (على افتراض أن ارتفاع الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق العام سيكون أكبر من انخفاضه بسبب رفع الضرائب)، أو زيادة الدين العام (الإنفاق بالعجز).

• **السياسة النقدية** هي مجموعة إجراءات المرتبطة باستخدام أداتين رئيسيتين للتأثير على النشاط الاقتصادي: سعر الفائدة وكمية النقود المتداولة في الاقتصاد (عرض النقود). وتتولى البنوك المركزية في الدول المختلفة مهام تنفيذ السياسة النقدية، وتتمتع هذه البنوك بدرجات مختلفة من الإستقلالية عن السلطات التنفيذية. وفي حالات الاستقلالية الكلية (كما هو الأمر بالنسبة للبنك المركزي الأوروبي والبنك المركزي الأميركي الذي يعرف باسم The Fed) غالباً ما يكون للبنوك المركزية هدف معلن يحكم قراراتها، مثل الحفاظ على معدل التضخم ضمن هامش معين. وبشكل عام ترمي البنوك المركزية من التحكم بسعر الفائدة وكمية النقود إلى التأثير على كمية القروض التي تمنحها المؤسسات المالية المختلفة للقطاع الأهلي وقطاع الأعمال، وهو ما ينعكس وبالتالي على النشاط الاقتصادي العام. ويتم هذا التحكم بشكل غير مباشر عبر ثلاثة قنوات: تغيير معدل الاحتياطي الإلزامي للمصارف (النسبة من الودائع التي يتوجب على المصارف الاحتفاظ بها في البنك المركزي)، تغيير معدل "الديسكونت" (وهو معدل الفائدة الأدنى الذي يمكن للمصارف الاقتراض على أساسه من البنك المركزي أو من بعضها البعض)، وأخيراً ما يعرف باسم عمليات السوق المفتوحة (أي قيام البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية مما ينعكس بزيادة الكتلة النقدية في حالة الشراء وتقلصها في حالة البيع).

#### • **مزايا ومثالب السياسة المالية والسياسة النقدية**

1- أن صياغة وتنفيذ التحول في السياسة النقدية لمواجهة الظروف الطارئة غالباً ما يكون أسرع وأسهل من تغيير السياسة المالية. ذلك لأن الأخيرة تقضي، في الأنظمة الديمقراطية، صياغة قوانين وضمان موافقة برلمانية، في حين يمكن لمدراء البنوك المركزية اتخاذ قرارات مستقلة وسريعة تتعلق بسعر الفائدة والكتلة النقدية. ولكن بالمقابل فإن آثر السياسات النقدية على الاقتصاد يستغرق وقتاً طويلاً حتى يظهر مقارنة بالإجراءات المالية، ذلك لأن السياسة النقدية تعمل من خلال تأثير التحولات في سعر الفائدة على الطلب الاستثماري أساساً، وهو ما يحتاج إلى زمن ليس بالقصير لظهور نتائجه.

2- أن السياسة النقدية، على عكس المالية، لها انعكاسات مباشرة على سعر صرف العملة وعلى تدفق رؤوس الأموال من الخارج وإلى الخارج، وهذا ما يتضمن ضرورة الحرص البالغ في استخدامها. يضاف إلى ذلك أن استخدام السياسة النقدية لتحفيز الاقتصاد غير متاح أصلاً في الدول التي تبني سعر صرف العملة الثابت، إذ يتوجب في هذه الحالة تسخير معدل الفائدة والكتلة النقدية لهدف واحد فقط وهو حماية سعر صرف العملة.

3- وعلى الرغم من أن السياسات المالية والنقدية لها انعكاسات على كافة القطاعات في الاقتصاد، إلا أن فرص تركيز التأثير المباشر على قطاعات معينة، ولغايات اجتماعية محددة، متاح أكثر في السياسة المالية منها في النقدية.

#### • **أهمية السياسة المالية**

1- تاريخياً، تذبذبت أهمية السياسة المالية كأداة سياسية. قبل عام ١٩٣٠، ساد نهج محدودية دور الحكومة، أو ما يعرف بسياسة عدم التدخل. مع انهيار سوق الأسهم والكساد الكبير، حتى صانعوا السياسات الحكومات على القيام بدور أكثر استباقية في الاقتصاد. في

الآونة الأخيرة، قلصت الدول حجم ووظيفة الحكومة - مع ازدياد دور الأسواق في توزيع السلع والخدمات - ولكن عندما هددت الأزمة المالية العالمية برکود عالمي، عادت العديد من الدول إلى سياسة مالية أكثر فعالية.

2- تمويل المشاريع الاستثمارية وتعزيز التنمية حيث تساهم السياسة المالية في تعبئة الموارد الازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية داخل الدولة، ويعُد الإنفاق الحكومي إحدى أدواتها الرئيسية، حيث يُوجه إلى دعم مشروعات التنمية الاقتصادية مثل بناء البنية التحتية من جسور وأنفاق وطرق ومطارات وقطارات، إلى جانب تمويل الإنفاق غير التنموي كإعانات وبدلات التعطل والرواتب الحكومية والمعاشات التقاعدية، والتي توفر حواجز إضافية للقطاع الخاص لتوسيع أنشطته الاستثمارية.

3- تقليل فجوة الدخل والثروة حيث تسهم السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل والثروة بين طبقات المجتمع من خلال أدوات ضريبية فعالة، مثل فرض ضرائب مباشرة على الدخل لجميع الأفراد العاملين بما يتناسب مع رواتبهم فرض ضرائب أعلى على السلع الكمالية وشبه الكمالية، ما يساعد على تحويل جزء من أموال ذوي الثروات الكبيرة عبر الضرائب إلى دعم الفئات ذات الدخول المنخفضة.

4- السيطرة على التضخم واستقرار الأسعار حيث تلعب السياسة المالية دوراً أساسياً في كبح معدلات التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار من خلال أدواتها الضريبية والإإنفاقية التي توازن بين العرض والطلب في الاقتصاد.

#### • أهمية السياسة النقدية

1- استقرار الأسعار ومكافحة التضخم : تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على استقرار المستوى العام لأسعار السلع والخدمات من خلال السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة .

2- تحفيز النمو الاقتصادي : في فترات الركود أو التباطؤ الاقتصادي، تستخدم السياسة النقدية التوسعية لخفض أسعار الفائدة وزيادة السيولة، مما يحفز الاستثمار والاستهلاك ويساهم في دفع عجلة النمو .

3- دعم التوظيف : تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مستويات عالية من العمالة من خلال دعم النمو الاقتصادي، مما يساهم في خفض معدل البطالة .

4- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات : تساهُم في تحقيق توازن داخلي وخارجي من خلال تنظيم حركة رؤوس الأموال وتأثيرها على سعر صرف العملة .

5- سلامة النظام المالي : تساعُد في الحفاظ على سلامة النظام المالي من خلال تنظيم الائتمان والإشراف على البنوك، مما يحمي حقوق المودعين ويحافظ على استقرار النظام المالي ككل.

#### • اهداف السياسة المالية

##### 1- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية :

يتضمن هدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية توجيه الموارد نحو أفضل الاستخدامات للموارد الاقتصادية التي بحوزة المجتمع وبأكفاء صورة ممكنة، وبعبارة أخرى تدخل الدولة في توزيع الموارد ما بين الاستخدامات العامة المختلفة طبقاً لأوليات معينة تهدف لتحقيق أقصى نفع عام أو أقل ضرر ممكن.

##### 2- تحقيق الاستقرار في الأسعار:

ان السياسة المالية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار لاحتواء الضغوط التضخمية والإنكماشية، و غالباً ما تكون معالجة الارتفاع في هذه الأسعار أسهل من معالجة إنخفاضها .

ولأجل تحقيق ذلك وبالنظر لما يترتب على التضخم من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية سيئة تلجم السلطة المالية إلى استخدام السياسة المالية من خلال سياسة إنكماشية تقوم على خفض الإنفاق الحكومي وخصوصاً الإستهلاكي منه مع عدم المساس بأوجه الإنفاق المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وعلى سبيل المثال تقليص حجم الإنفاق العام على القطاعات الخدمية عند الضرورة، فضلاً عن استخدامها للإيرادات الضريبية وإحداث فائض في الميزانية العامة للدولة في هذا المجال لو تطلب الأمر، أي العمل على تكيف السياسة المالية بما يؤمن تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

### 3- تحقيق مستوى التشغيل الكامل :

أي تحقيق التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة، وقد كان الإهتمام بهذا الهدف كثيراً من قبل حكومات البلدان المختلفة وخصوصاً بعد حدوث أزمة الكساد في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي، إذ أصبح للسياسة المالية دوراً هاماً في علاج مشكلة البطالة من خلال التوجه نحو زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، أو كلاهما معاً لفرض رفع مستوى الطلب الكلي الفعال والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ويرتفع مستوى الدخل القومي الحقيقي، ذلك أن العلاقة بين مستوى العمالة ومستوى الطلب الكلي -علاقة طردية، فكلما ارتفع مستوى الطلب الكلي زادت الإيرادات المتوقعة من بيع المنتجات ومن ثم زيادة حجم الإنتاج، الأمر الذي يؤدي من خلاله إلى زيادة الطلب على عنصر العمل وحصول ارتفاع في مستوى التشغيل. إن دور الحكومة في هذا المجال هو دور تعويضي للنقص الذي يحصل في الطلب الخاص وذلك عن طريق زيادة الإنفاق العام وخاصة الاستثماري منه، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة مستوى التشغيل. ويطبق عادة على مثل هذه السياسة بالسياسة المالية التوسعية لمعالجة النقص في الطلب الكلي.

### 4- تحقيق النمو الاقتصادي :

نظرأً إلى التباطؤ الذي حصل في نمو الإنتاج الحقيقي في البلدان الصناعية والذي لم يتجاوز (62%) خلال الفترة (1938-1913)، ونتيجة للدمار والانهيار الاقتصادي الذي عانت منه البلدان الصناعية من مخلفات الحرب وبروز الحاجة إلى القيام بإعمار وتطوير اقتصادياتها، فقد أصبح من الضروري تدخل حكومات هذه البلدان للتوسيع في إمكاناتها الإنتاجية بحيث تعمل على زيادة النمو في الطاقة الإنتاجية - وذلك من خلال النهوض بالمستويات الإنتاجية - جعل من هذا الهدف ليكون سبيلاً وهدفاً طويلاً الأمد بإعتماد سياسات مالية مثلى والإنطلاقة بدورها الهام في تنمية الموارد المادية والبشرية وتحقيق زيادات مستمرة في الطاقة الإنتاجية. وعلى الرغم من وجود أهداف متعددة للسياسة المالية فإن هذه الأهداف غالباً ما تواجه بعض المشاكل المتعلقة بالتضارب فيما بينها، فعل سبيل المثال، عندما تستهدف السياسة النقدية تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار فإنه قد يقود ذلك إلى نتائج سلبية وضارة عندما يتم العمل لتحقيق هدف الإستخدام الكامل، لأن ما تسببه هذه السياسة من إنكماش في حجم الإنفاق العام وخصوصاً الاستثماري منه يؤدي في الغالب إلى تدهور مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي التأثير سلباً في مستوى التشغيل الكامل كهدف تسعى إلى تحقيقه، كما إن ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي الذي يساعد في تحسين مستويات المعيشة وخلق فرص العمل قد يسبب التضخم واجتذاب مستوى معين من الإستيرادات، هذا فضلاً عن المشاكل التي تفرزها أهداف السياسة ككل عندما لا يكون هناك إهتمام واضح بمسألة التنسيق مع أهداف السياسة الأخرى.

#### • أهداف السياسة النقدية :

يتبنى البنك المركزي في كل دولة مجموعة من الأهداف النهائية التي يسعى إلى تحقيقها أهمها :

- 1- تحقيق الاستقرار السعري.
- 2- رفع معدلات النمو الاقتصادي.

3- زيادة مستويات التشغيل.

4- تحقيق الاستقرار المالي.

• **انواع السياسه المالية**

1- **سياسة المالية العامة التوسعية:** يتم تبنيها لتحفيز النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق وخفض الضرائب.

2- **سياسة المالية العامة الانكمashية:** تم تبنيها لإبطاء النمو الاقتصادي عن طريق خفض الإنفاق وزيادة الضرائب.

3- **السياسة المالية التقديرية:** يتم تبنيها عندما تقرر الحكومة تبني سياسة مالية توسيعية أو انكمashية والتي لم تكن جزءاً من السياسة المالية الرئيسية.

4- **سياسة مالية محايده:** يتم تبنيها عندما لا يتسع الاقتصاد ولا يتقلص ، ويتم الحفاظ على عجز الميزانية الناجم عن الإنفاق المنتظم بمرور الوقت.

• **انواع السياسه النقدية**

1- **السياسة النقدية التوسعية:** تم تبنيها لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال تعزيز عرض النقود من خلال خفض أسعار الفائدة أو التيسير الكمي أو خفض متطلبات الاحتياطي.

2- **السياسة النقدية الانكمashية:** تم تبنيها لإبطاء النمو الاقتصادي عن طريق تقليل المعروض النقدي من خلال رفع أسعار الفائدة ، أو التشديد الكمي ، أو زيادة متطلبات الاحتياطي.

3- **السياسة النقدية غير التقليدية:** يتم تبنيها خلال الأزمات الاقتصادية للسيطرة على الفوضى باستخدام أسعار الفائدة وعمليات السوق المفتوحة ومتطلبات الاحتياطي في نفس الوقت.

• **ادوات السياسه المالية**

تشمل أدوات السياسة المالية الرئيسية الإنفاق العام، والضرائب، والتحويلات الحكومية، والدين العام. تستخدم الحكومة هذه الأدوات للتأثير في الاقتصاد، ففي فترة الركود، تخفض الضرائب وتزيد الإنفاق العام لتحفيز النمو، بينما في فترات التضخم، ترفع الضرائب وتقلل الإنفاق.

1- **الضرائب:** يمكن للحكومة تغيير معدلات الضرائب لزيادة أو خفض الدخل المتاح للإنفاق والاستثمار. تخفيف الضرائب يشجع على زيادة الطلب الكلي، بينما رفعها يهدف إلى تقليل الطلب.

2- **الإنفاق الحكومي:** يشمل الإنفاق على المشاريع العامة والأشغال العامة، وتعمل زيادة الإنفاق الحكومي مباشرة على زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد.

3- **التحويلات الحكومية:** مثل الإعانات والمدفوعات الأخرى التي تهدف إلى التأثير على دخل الأفراد وتوجيه الإنفاق .

4- **الاستدانة العامة:** تلجأ الحكومات إلى الاقتراض، وغالباً عبر إصدار سندات، لتمويل زيادة الإنفاق الحكومي عندما لا تغطي الضرائب النفقات (ما يسمى بالإإنفاق بالعجز).

• **ادوات السياسه النقدية**

ادوات السياسة النقدية هي الوسائل التي تستخدمها البنوك المركزية للتحكم في المعروض النقدي وكمية الائتمان المتاحة في الاقتصاد. تشمل الأدوات الرئيسية عمليات السوق المفتوحة، ومعدل الفائدة، ونسبة الاحتياطي الإلزامي، وسعر الخصم، والتسهيلات الدائمة، وهي تُقسم بشكل عام إلى أدوات كمية (تؤثر على كمية النقود) وأدوات كيفية (توجيه الائتمان) .

**عمليات السوق المفتوحة:** شراء وبيع السندات الحكومية من قبل البنك المركزي للتأثير على حجم الأموال في النظام المصرفي .

**نسبة الاحتياطي الإلزامي:** النسبة المئوية من ودائع العملاء التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها كاحتياطي وعدم إقراضها .

**سعر الخصم:** سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية عند اقتراضها منه مباشرة .

**سعر الفائدة:** تعديل أسعار الفائدة الرئيسية التي يحددها البنك المركزي، مثل سعر الفائدة على أرصدة الاحتياطيات .

## ثانياً : حركة الدخل

### • تمهيد :

تعد حركة الدخل جانباً مهماً للاقتصاد والمجتمع المزدهر. إنه مقياس لمدى قدرة الأفراد على رفع سلم الدخل، بغض النظر عن نقاط البداية الخاصة بهم. غالباً ما يتم تقييم تنقل الدخل باستخدام مؤشر جيني، والذي يقيس مستوى عدم المساواة في الدخل في المجتمع. يتراوح مؤشر جيني من 0 إلى 1، مع 0 يشير إلى المساواة المثالية، حيث يتمتع الجميع بنفس الدخل، و 1 يشير إلى عدم المساواة المثالية، حيث يكون لدى شخص واحد كل الدخل. يعد تنقل الدخل من خلال مؤشر جيني ضرورياً لأنه يوفر صورة شاملة للوضع الاقتصادي للأمة ويساعد صانعي السياسات على اتخاذ قرارات مستنيرة.

### • تعريف الدخل :

يشمل مفهوم الدخل الأموال النقدية، والممتلكات غير النقدية التي يحصل عليها الأشخاص، أو الكيانات القانونية وذلك نتيجة الأنشطة خلال فترة زمنية محددة .

ويُعرَّف الدخل الفردي بأنه مُجمل ما يحصل عليه الشخص، أو الأسرة من أيّ شكل من أشكال الدخل، كالاستثمارات، والرواتب، والمكافآت، والتعويضات، والضمان الاجتماعي، وأرباح الأسهم، وغيرها ويُعرَّف الدخل الفردي أيضاً بأنه مصادر الدخل جميعها الخاصة بالفرد قبل اقتطاع الضرائب منها ويقيس الدخل الفردي القوة الشرائية للمُستهلكين، وهو يُحسب من خلال الدخل القومي مطروحة منه كلّ من الضرائب غير المباشرة، وضرائب الدخل على الشركات، والأرباح غير الموزعة للشركات، ومضافة إليه المدفوعات

### • أنواع الدخل :

توجد العديد من أنواع مصادر الدخل الضرورية في حياتنا منها ما يعمل الإنسان على الحصول عليه بنفسه ومنها ما تقوم فيه الأموال بالعمل لتحقيقه ولهذا لابد من فهم كل أنواع الدخل المختلفة لتحقيق الأهداف المالية واتخاذ قرارات مالية مستنيرة، تابع القراءة للتعرف على ما هي أنواع الدخل الثلاثة الرئيسية.

#### 1- الدخل المكتسب

الدخل المكتسب من مصادر دخل الأسرة وهو الدخل الذي تحصل عليه من خلال العمل في وظيفة ومهنة محددة، وهو يعتبر من أكثر أنواع الدخل شيوعاً، وكل من يبحث عن ماهي مصادر الدخل المكتسب فإنهما تشمل على تقديم الاستشارات وامتلاك الأعمال التجارية وغيرها من الأنشطة التي تحصل منها على المال في مقابل الوقت والجهد،

و هذا النوع يعتبر من مصادر دخل سريع وله إيجابياته وسلبياته، حيث تمثل إيجابياته في أنه لا يحتاج إلى رأس المال لتحقيق الدخل المكتسب في البداية لذا يعتمد عليه الكثير من الأشخاص في بداية حياتهم العملية كما أنه يعتبر إحدى الوسائل التي تساعدك على بدء الدخول في عالم الاستثمار من خلال الأدخار.

أما سلبياته فتمثل في أنه يتأثر بالتضخم مقارنة بأنواع الدخل الأخرى، كما أنه يخضع إلى معدل ضريبة، ويمكن أن يتوقف بمجرد التوقف عن العمل سواء في حالة المرض أو التقاعد.

## 2- الدخل السلبي

إذا كنت تسأل عن ما هو الدخل السلبي فهو الأموال التي يحصل عليها المرء دون الحاجة للمشاركة الفعلية في نشاط معين أو أداء عمل محدد. يمكن أن يجسد هذا الدخل معنى الثقة المالية حيث أنه يشمل أرباحاً من الاستثمارات المالية، والعقارات، والأعمال الخاصة، والإيرادات من الملكية الفكرية، والعمولات، والدخل الناتج عن تكنولوجيا الإنترنت، وغيرها من مصادر الدخل غير المرتبطة بالعمل الفعلي. ويتسم بأنه يتولد تلقائياً دون أي تدخل مباشر أو جهد يومي، كما يعكس هذا المفهوم فرصة لتحقيق الاستقلال المالي دون الحاجة إلى العمل النشط أو الرواتب الثابتة.

## 3- دخل الاستثمار

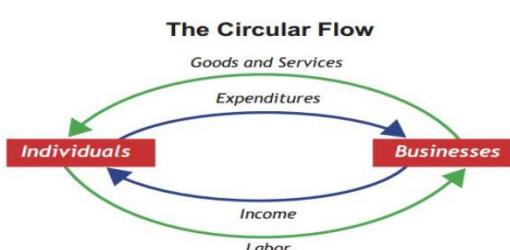
يتمثل في دخل مالي يتم تحقيقه من خلال بيع أصول استثمارية بسعر أعلى من سعر الشراء و يطلق على الأرباح التي يتم تحقيقها منه باسم الأرباح الرأسمالية وهي تشتمل على أنواع الصناديق الاستثمارية والعملاء وأنواع السندات والعظام بالإضافة إلى بيع وشراء القطع الأثرية والعقارات والسيارات وغيرها.

ويتميز هذا النوع من أنواع الدخل بأنه يمكن إعادة استثمار الأرباح التي تم تحقيقها بعد كل عملية وهو يسمى بـ تجميع العوائد إلا أنه يعاني من مشكلة وهي أنه يتطلب في البداية رأس مال كبير لبدء عملية الاستثمار.

## • التدفق الدائري للدخل

التدفق الدائري للدخل هو مفهوم يؤدي إلى فهم أفضل للاقتصاد ككل وكمثال الدخل القومي والحسابات الإنتاجية في أبسط نماذجها تعتبر أنها تقتصر على الشركات والأفراد، ويمكن أن يعبر عنها برسم تدفق دائرى. في هذا الاقتصاد البسيط، الأفراد يوفرون العمل الذي يجعل الشركات تقدم الخدمات والسلع. هذه الأعمال عبر عنها بالخطوط الخضراء من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (1) التدفق الدائري للدخل



يمثل الشكل اعلاه التدفق الدائري من الشركات الى الافراد حيث يبين السهم الاخضر اعلاه تدفق السلع والخدمات من الشركات الى الافراد ويمثل السهم الازرق اعلاه من الشكل النفقات على السلع والخدمات من الافراد الى الشركات ويمثل السهم الاخضر ادناء العمل الذي يقدمه الافراد للشركات في انتاج السلع والخدمات اما السهم الازرق ادناء فيمثل الدخل الذي يتحصل عليه الافراد من الشركات لقاء تقديم الانتاج والخدمات وهذه العملية تسمى بالتدفق الدائري .

رسم التدفق الدائري يوضح ترابط التدفقات أو الأعمال، التي تحدث في الاقتصاد، كإنتاج السلع والخدمات (أو المخرجات الاقتصادية) والدخل الذي وجد من عملية الإنتاج. التدفق الدائري يوضح أيضاً التساوي بين الدخل المحصل من الإنتاج وقيمة السلع والخدمات المنتجة.

وبشكل اخر فان لتدفق الدائري للدخل يعبر عنه بنموذج اقتصادي يصف كيف تتدفق الأموال والسلع والخدمات بين مختلف الجهات الفاعلة الاقتصادية مثل الأسر والشركات والحكومة. يوضح هذا النموذج تبادل الأجر من الشركات إلى الأسر مقابل خدمات العمل، ثم إنفاق الأسر لهذا الدخل على السلع والخدمات التي تنتجها الشركات. كما يوضح كيفية تأثير عوامل مثل الضرائب والإنفاق الحكومي والاستثمار على هذا التدفق .

### شرح النموذج

#### 1- النموذج البسيط (أسرتان وشركة):

- من الشركات إلى الأسر: تدفع الشركات الأجر أو المدفوعات للمدخلات للأسر مقابل خدمات العمل التي تقدمها الأسر.
- من الأسر إلى الشركات: تستخدم الأسر هذا الدخل لشراء السلع والخدمات التي تنتجها الشركات، مما يعيد الأموال إلى الشركات.
- التوازن: في هذا النموذج البسيط، يجب أن يساوي إجمالي إنفاق الأسر إجمالي دخلها، ويجب أن تساوي مدفوعات الشركات للمدخلات إيراداتها.

### ثالثاً: حساب حركة الدخل

ويمكن تحليل حركة الدخل في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2016 و2025، باستخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per capita) بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي، وهو أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية المعتمدة من البنك الدولي لقياس مستوى النشاط الاقتصادي والإنتاجية على مستوى الأفراد.

- ويرمز مصطلح GDP إلى Gross Domestic Product أي الناتج المحلي الإجمالي، ويشير إلى مجموع قيمة السلع والخدمات النهائية التي ينتجهما الاقتصاد الوطني خلال سنة مالية واحدة. أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per capita) فيمثل قسمة إجمالي الناتج المحلي للدولة على عدد السكان، ويُستخدم كمؤشر على متوسط الدخل الاقتصادي للفرد وكمقياس عام لمستوى الرفاه الاقتصادي.
- وتعتمد حركة الدخل السنوية على معدل التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين سنتين متتاليتين، وتقاس باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{حركة الدخل السنوية } 100 \times ((\text{GDP}_t - \text{GDP}_{t-1}) / \text{GDP}_{t-1}) = (%)$$

- حيث يشير الرمز  $\text{GDP}_t$  إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية، بينما يرمز  $\text{GDP}_{t-1}$  إلى قيمته في السنة السابقة مباشرة.

- ويستدد الجدول الآتي إلى بيانات البنك الدولي الخاصة بمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي الجاري (للأردن، مع تحويلها إلى الدينار الأردني باستخدام السعر الثابت تقريباً 1 دولار أمريكي  $\approx 0.709$  دينار أردني)

الجدول رقم (1)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

حركة الدخل (%)	الفرق عن السنة السابقة (دينار)	نصيب الفرد (دينار أردني)	نصيب الفرد (دولار أمريكي)	السنة
—	—	2824.5	3986.7	2016
2.00%	58.1	2882.6	4065.6	2017
2.00%	56.5	2939.1	4145.4	2018
0.60%	16.9	2956	4170.1	2019
-3.6%	-104.4	2851.6	4022	2020
4.00%	113.6	2965.2	4183.5	2021
3.60%	105.4	3070.6	4332.3	2022
3.10%	95.9	3166.5	4466.1	2023
3.40%	107.7	3274.2	4618.1	2024
2.16%	70.8	3345	4720 (متوقعة)	2025

تُظهر البيانات أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن اتّخذ مساراً تصاعدياً بين عامي 2016 و2024، مع انخفاض طفيف في عام 2020 نتيجة للظروف الاقتصادية العالمية المرتبطة بجائحة كورونا. بعد عام 2021، استعاد الاقتصاد الأردني نموه التدريجي بمعدل يتراوح بين 3% و4% سنوياً، مما يعكس تحسناً نسبياً في مستويات الإنفاق والدخل القومي.

ويمكن الاعتماد على مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس بديل لتحليل حركة الدخل عندما لا تتوفر بيانات مباشرة عن متوسط دخل الأفراد. وتشير النتائج إلى أن الأردن حقق استقراراً نسبياً في مستويات الدخل الاقتصادي خلال العقد الأخير، مع اتجاه إيجابي يعكس نمواً اقتصادياً معتدلاً على المدى المتوسط.

### المبحث الثالث

#### ادوات السياسه المالية والنقدية وحركة الدخل في الاردن

في بداية هذا المبحث سنقوم بتحليل ادوات السياسه المالية والنقدية في الاردن وحركة الدخل الفردي وكيفية تأثير تلك الادوات على التدفق الدائري وحركة الدخل لدى الفرد وذلك بالاستعانه بالبيانات المتاحه لدينا من خلال التقارير والبيانات الاحصائيه الموجوده لدى وزارة المالية والبنك المركزي الاردني .

#### اولا : ادوات السياسه المالية في الاردن

كما ذكرنا سابقا ان جميع دول العالم لها سياساتها المالية وتخالف ايضا من دولة الى اخرى بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي فيها فان ادوات السياسه المالية لاتختلف بطبيعتها فهي ادوات اقرتها النظريات الاقتصادية وعلماء الاقتصاد في السابق ونحن هنا في المملكة الاردنية الهاشمية نستخدم ادوات السياسه المالية لتعزيز النمو الاقتصادي والتعميم الاقتصادي وتعزيز الامان الاجتماعي وغيرها ومن هذه السياسات الضرائب والانفاق الحكومي وهما اهم اداتين للسياسات المالية في الاردن ولكي نتعرف اكثر لا بد من توضيح حول ادوات السياسه المالية المستخدمة في الاردن من خلال ارقام وبيانات رسميه لفترات المتاحه لدينا.

## ١- الضرائب :

الضرائب في الأردن تشير إلى الالتزامات المالية الإلزامية التي فرضها السلطات المختصة على الأفراد والشركات. يتم تحديد نسب الضرائب مسبقاً وتختلف وفقاً لنوع الضريبة والفئة المستهدفة، وتتضمن الضرائب في الأردن الأفراد والشركات. تشمل هذه الضرائب الأنشطة المالية مثل النفقات والدخل والوظائف.

وتعتبر الضرائب في الأردن أساسية لتمويل أنشطة الحكومة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتتنوع أنواع الضرائب، وتختلف نسبها وأساليب تحصيلها، ما يجعل النظام الضريبي متعددًا ومتقدماً.

### • أهمية الضرائب في الأردن

- تعتبر الضرائب في الأردن وسيلة أساسية لتمويل المشاريع الحكومية وتقديم الخدمات العامة.
- تمثل مصدراً هاماً للإيرادات الحكومية، وتغطي مصاريف النفقات المختلفة وتحفز النمو الاقتصادي.
- تسهم الضرائب في تحقيق التوازن الاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية وتعزيز العدالة الاجتماعية.
- تمكّن الحكومة من تقديم الخدمات العامة، ودعم المشاريع التنموية، وتحفيز الاستثمارات والنمو الاقتصادي.

### • أشكال الضرائب في الأردن

تختلف مفاهيم الضرائب في الأردن باختلاف طرق دفعها وسدادها إلى الجهاز الضريبي في الدولة، وتقسام إلى شكلين:

#### الضرائب المباشرة:

- تعتمد على فرض الضريبة مباشرة على الدخل أو الثروة للأفراد والشركات.
- يشمل ذلك ضريبة الدخل وضريبة الشركات، حيث يتم حساب الضريبة استناداً إلى الدخل السنوي أو الأرباح.

#### الضرائب غير المباشرة:

- تفرض على السلع والخدمات بشكل غير مباشر عبر فرض ضريبة على القيمة المضافة.
- تشمل ضريبة القيمة المضافة والتي تفرض على السلع والخدمات بنسبة معينة من القيمة المضافة.

تنوع الضرائب في الأردن لتشمل مجموعة واسعة من الأنواع، وتعتبر هذه الضرائب مصدراً هاماً لتمويل النفقات الحكومية وتحقيق التنمية في البلاد.

### • أنواع الضرائب في الأردن

#### - ضريبة الدخل:

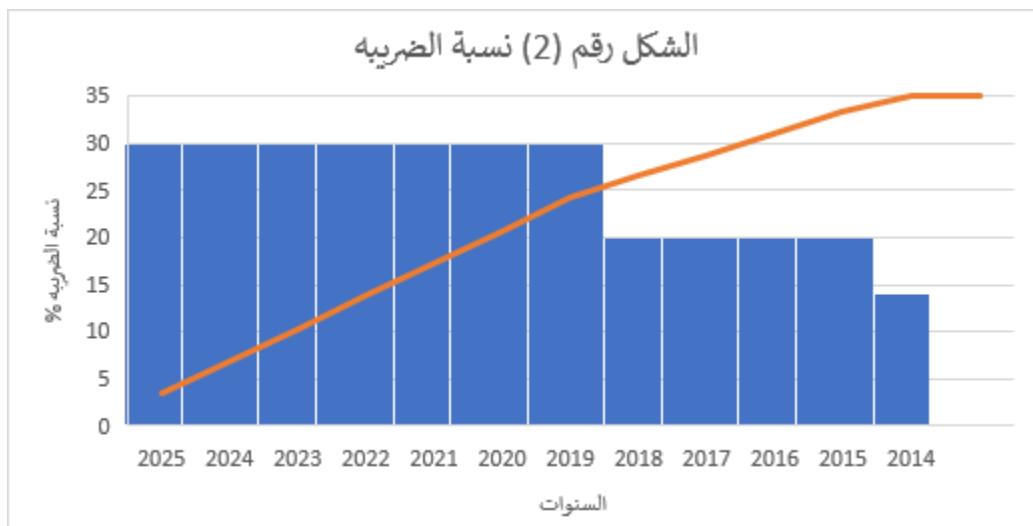
تعتبر ضريبة الدخل من الضرائب المباشرة، وتفرض على دخل الأفراد والشركات والمؤسسات بنسب مختلفة حسب الدخل السنوي، وتتراوح نسبتها ما بين 5% و15%， ويتم تحصيل هذه الضريبة من قبل الجهات المختصة.

#### - ضريبة المبيعات:

ضريبة المبيعات من الضرائب غير المباشرة وتفرض على المنتجات والخدمات المقدمة في الأردن، يتم سدادها إلى الحكومة من خلال تحصيلها من المتجزء، وتتراوح نسبتها ما بين 2% و10%.

#### - ضريبة السلع الانتقائية:

الضريبة الانتقائية تفرض على بعض السلع والمنتجات لأسباب صحية وبيئية، مثل التبغ والكحول، يتم سدادها من المتاجر التي تبيع هذه السلع والمنتجات، وتبلغ نسبتها 100% في بعض الحالات.



- **ضريبة العقارات:**

تُعتبر من الضرائب المباشرة وتفرض على العقارات. نسبتها تصل إلى 0.9%.

- **الرسوم الجمركية من أشهر أنواع الضرائب في الأردن:**

تفرض على المنتجات التي تستورد عبر الحدود، وتُسدد إلى الحكومة من قبل المستوردين، تُعتبر هذه الرسوم من الضرائب غير المباشرة.

• **نسب الضريبة في الأردن على جميع القطاعات**

لا بد من توضيح معدل الضريبة في الأردن على الشركات والأفراد مع التركيز على معدل الضريبة على الأفراد وذلك بسبب ان جميع الضرائب المفروضة على جميع القطاعات يصب تأثيرها على المواطن و يؤثر على حركة الدخل الشخصي .

في الأردن، نسبة ضريبة الدخل الشخصي هي ضريبة تفرض على الأفراد وتفرض على مصادر الدخل المختلفة مثل العمل والتقاعد والفوائد والأرباح. يُشير المعيار الذي نستخدمه إلى أعلى نسبة ضريبة مارجينالية للأفراد. إيرادات ضريبة الدخل الشخصي هي مصدر هام لدخل حكومة الأردن.

**جدول رقم (2)**

**نسبة ضريبة الدخل الشخصي في الأردن**

المتوسط	الفعلي	الاعلى	الادنى	التواریخ	الوحدة	الفترة
%23.68	%30	%30	%14	2025-2014	بالمئة	سنويًا

من خلال الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) نلاحظ ان معدل ضريبة الدخل الشخصي في الأردن بلغت 30% بحدها الاعلى عام 2019 و 2025 وان معدل ضريبة الدخل الشخصي في الأردن بلغ متوسطه 23.68% من عام 2014 حتى عام 2025، وان أدنى مستوى له عند 14% في عام 2014.

## 2- الإنفاق الحكومي

الإنفاق الحكومي هو الأموال التي تنتفخها الحكومة على السلع والخدمات لتوفير الخدمات العامة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. ويشمل ذلك الإنفاق على كل شيء من رواتب الموظفين والبنية التحتية مثل الطرق والجسور، إلى الرعاية الصحية والتعليم والدفاع والحماية الاجتماعية. يتم تمويله عن طريق الضرائب والرسوم والاقتراض الحكومي ، والإنفاق الحكومي له عدة أنواع وهي :

- الإنفاق الجاري:** هو النفقات قصيرة الأجل التي تشمل رواتب الموظفين وشراء المواد الاستهلاكية، مثل الأدوية والمستلزمات اللوجستية للجيش.
- الإنفاق الرأسمالي:** هو الإنفاق على الأصول المادية طويلة الأجل، مثل بناء المستشفيات والطرق السريعة، وشراء المعدات الثقيلة، واستثمارات الدفاع.
- مدفووعات التحويل:** هي إعادة توزيع للدخل دون الحصول على سلع أو خدمات مقابلها، وتشمل التحويلات مثل الإعانات والضمان الاجتماعي ومعاشات التقاعد.

ومن خلال الجدول التالي سوف نوضح أكثر اجمالي النفقات العامة والإيرادات الضريبية للسنوات من عام 2014 الى عام 2915 .

جدول رقم (3)

### اجمالي النفقات والإيرادات الضريبية

الإيرادات الضريبية مخصوصة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	اجمالي النفقات	السنة
3,737,000	8,096,377	2014
4,020,000	7,876,386	2015
3,986,014	8,324,932	2016
4,319,000	8,812,535	2017
4,794,642	9,019,343	2018
4,908,347	9,255,497	2019
5,320,000	9,606,956	2020
5,050,000	9,845,100	2021
5,654,000	10,652,982	2022
6,273,000	11,431,492	2023
6,625,000	11,786,700	2024
6,900,100	12,132,300	2025

### الشكل رقم (3) الانفاق العام والاييرادات الضريبية



من خلال الجدول السابق رقم (3) والشكل رقم (3) نلاحظ انه في عام 2014 كان الانفاق الحكومي 8,096,377 مليون دينار وان الايرادات الضريبية قد شكلت نسبة 46% من الانفاق الحكومي في نفس السنة ولكن عام 2015 انخفض الانفاق الحكومي من 8,096,377 مليون دينار الى 7,876,386 مليون دينار اي بنسبة قاربت 10% بالرغم من ارتفاع الايرادات الضريبية بنسبة 9.2% عام 2015 وبعود السبب الى انخفاض اسعار النفط التي خفضت الايرادات الحكومية التي تسببت بخسارة الحكومة من واردات النفط بقيمة 100 مليون دينار الذي ادى الى تخفيض الانفاق الحكومي بقيمة 220 مليون دينار والسبب الثاني هو اعادة تصنيف بعض المساعدات النقدية وتحويلها الى معونات اجتماعية عوضا عن الوضاع الاقليمي في المنطقة وتقليل المساعدات الدولية ومنها وقف المساعدات القطرية وفي عام 2016 بدأ الانفاق الحكومي بالارتفاع عنه في عام 2015 وبقي هذا الارتفاع مستمر بنسبة تراوحت بين 3% الى 9% للاعوام 2016 ولغاية العام 2025 . وبعود هذا السبب الى الارتفاع في النفقات الرأسمالية وعند النظر الى الايرادات الضريبية نجد انه ايضا بقي الارتفاع مستمر في الايرادات الضريبية للاعوام 2016 ولغاية عام 2025 بنسبة تراوحت بين 5% ونسبة 9% وبعود السبب لارتفاع المكلفين بتقديم الاقرارات الضريبية وتحصيلها في موعدها .

#### ثانياً : ادوات السياسة النقدية في الاردن

تهدف السياسة النقدية للبنك المركزي إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة. ويقصد بالاستقرار النقدي، استقرار المستوى العام للأسعار السلع والخدمات، واستقرار سعر صرف الدينار الأردني، حيث يعتبر نظام سعر الصرف الثابت مع الدولار الأمريكي الركيزة الأساسية للسياسة النقدية. ومن ادوات السياسة النقدية المستخدمة في الاردن اسعار الفائد وعرض النقد .

#### 1- سعر الفائد

ان سعر الفائد من ادوات السياسة النقدية المستخدمة لدى الحكومة الاردنية وهي مربوطه بالتغيير الحاصل في سعر الفائد لدى البنك الفدرالي الامريكي ويعود السبب ان الدينار الاردني مربوط بالدولار الامريكي .

وفيما يلي اسعار الفائد الرئيسيه لدى البنك المركزي الاردني :

**جدول رقم (4)**

**اسعار الفائد الرئيسيه لدى البنك المركزي الاردني من عام 2017 – 2025**

السنة	سعر الفائد / نسبة منوية
2017	% 3.7
2018	% 4.75
2019	% 4.35
2020	% 2.50
2021	% 2.5
2022	% 6.50
2023	% 6.75
2024	% 7.00
2025	% 6.25



كما هو موضح من خلال الجدول رقم (4) والشكل رقم (4) نلاحظ ان هنالك تذبذب واضح بسعر الفائد لدى البنك المركزي الاردني بالانخفاض او الارتفاع من سنه الى اخرى ويعود السبب بأن الدينار الاردني مرتبطة بسعر الدولار الامريكي فعندما تتغير اسعار الفائد في الولايات المتحدة الامريكية بالانخفاض او الارتفاع فان هذا التغير ينعكس على سعر الفائد لدى البنك المركزي الاردني بالإضافة الى استخدام تلك الاداء من قبل البنك المركزي الاردني لضبط التضخم والانفاق العام . وكما هو متعارف فان انخفاض او ارتفاع سعر الفائد الرئيسي لدى البنك المركزي الاردني يؤثر على اسعار الفائد لدى البنوك اما على الاقتراض او الادخار ( الودائع ) وللتوسيع اكثر نود ان نتعرف على اسعار الفائد على الودائع لاجل والاقراض وقيمة كل منها في الاردن وذلك من خلال الجدول التالي

**جدول رقم (5)**

**اسعار الفائد على الودائع لاجل والاقراض وقيمة كل منها**

السنة	الودائع لأجل %	قيمة الودائع لأجل بالمليون دينار	اسعار الفائد على القروض على المليون دينار %	قيمة القروض والسلف الشخصيه بالمليون دينار
2017	3.80	18654.50	8.64	16364.7
2018	4.73	18812.50	8.69	16962.4
2019	4.92	19972.70	8.46	17557.01
2020	3.65	20178.1	7.17	18468.1
2021	3.45	21412.1	6.83	18851.0
2022	4.61	23901.9	8.34	20296.2
2023	5.94	26606.8	8.82	20847.3
2024	5.87	29009.3	8.26	20995.8
2025	5.25	29589.50 (تقدير)	9.1	21205.7

من خلال تقارير جمعية البنوك الاردنية اخذنا الودائع لأجل (الادخار) والاقراض بسبب تركيز الافراد على تلك البنود ومن الملاحظ من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ ان نسبة الفائد على الودائع لأجل ارتفعت من 3.8% وبقيمة 18.654.50 مليون دينار عام 2017 الى 4.9% وبقيمة 19.972.70 مليون دينار عام 2019 ونلاحظ ايضا انه في عام 2020 انخفضت الفائد الى 3.65% وفي عام 2021 انخفضت مرة اخرى الى 3.45% وذلك بسبب جائحة كورونا التي المت بالعالم وكانت السبب الرئيسي في خفض نسبة الفوائد عالميا التي ادت الى خفض نسبة الفوائد في البنك المركزي الاردني كما هو موضح من خلال الجدول رقم (3) الا ان ذلك لم يؤثر على قيمة الودائع لأجل بل ارتفعت بسبب اتجاهات الافراد لادخار الاموال الفائده عن حاجتها دون استثمارها في اي قطاع بسبب الخوف من الاغلاقات التي حصلت في الاردن والعالم لتلك الفترة وعند بدأ التعافي من جائحة كورونا بدأت اسعار الفائد بالارتفاع في البنك المركزي الاردني الذي تأثر بسعر الفائد لدى البنك الفدرالي الامريكي للاسباب التي تم ذكرها سابقا وقد ارتفعت اسعار الفوائد على الودائع لأجل في 2022 الى عام 2025 من 4.61% الى 5.25% وبقيمة 23901.9 مليون دينار الى 29589.50 مليون دينار .

اما على صعيد الاقراض نلاحظ من خلال جدول رقم (5) انه من عام 2017 ولغاية 2025 استمر الاقراض في الارتفاع بصرف النظر عن ارتفاع الفوائد وانخفاضها وعن حصول جائحة كورونا وذلك بسبب حاجة الافراد للسيولة النقدية لتنمية احتياجاتها .

## 2- عرض النقد

عرض النقد في الأردن يشمل كمية الأموال المتداولة في الاقتصاد، بما في ذلك النقود الورقية والمعدنية، بالإضافة إلى الودائع في البنوك. علما بأن عرض النقد يتكون من النقود الورقية والمعدنية المتداولة بين الناس ولكن قد تكون خارج الجهاز المصرفي ويكون ايضا من ودائع تحت الطلب اذ انها متاحة للأفراد بالسحب من تلك الودائع بأي لحظه اما عن مصادر عرض النقد فهما مصدرين اما البنك المركزي الاردني الذي يصدر النقود الورقية والمعدنية ويحافظ على الاستقرار النقدي او عن طريق الجهاز المصرفي الذي يولد النقود من خلال الاقراض والادخار.

للتوسيع أكثر سوف نرى تطور عرض النقد بمفهومه الواسع النقد المتداول والودائع تحت الطلب والاجله وبحسب ما هو متاح من بيانات من خلال الجدول التالي:

**جدول رقم (6)**

**تطور عرض النقد**

السنة	عرض النقد / مليار دينار
2017	33.00
2018	33.40
2019	35.00
2020	37.00
2021	39.50
2022	41.70
2023	42.70
2024	45.30
2025	46.49

**الشكل رقم (5) تطور النقد**



من خلال الجدول رقم (6) والشكل رقم (6) نلاحظ ان هناك تطور ملحوظ في عرض النقد بمفهومه الواسع بسبب تطور الموجودات المحلية والاجنبية من عام 2017 الى عام 2025 حيث بلغت الزيادة لتلك السنوات من 33 مليار دينار الى 46.49 مليار دينار ومن الملاحظ ايضا انه في عام 2020 وعام 2021 ارتفع عرض النقد من 37 مليار دينار الى 39.5 مليار دينار بسبب جائحة كورونا التي ادت الى ارتفاع السحوبات من البنوك النقدية من الودائع قصير الاجل التي ادت الى ارتفاع السيولة المحلية .

## المبحث الرابع

### اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

#### الفرضية الأولى:

توجد علاقة عكسية بين ادوات السياسة المالية (معدلات الضرائب والانفاق الحكومي) وحركة الدخل في الاردن لاختبار هذه الفرضية تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين معدلات الضرائب وحركة الدخل، وبين الانفاق الحكومي وحركة الدخل للفرد، ونتيجة ذلك موضحة من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (7)

العلاقة بين أدوات السياسة المالية (معدلات الضرائب والإنفاق الحكومي) وحركة الدخل للفرد الأردني

معامل الارتباط بين الإنفاق الحكومي وحركة الدخل	معامل الارتباط بين معدلات الضرائب وحركة الدخل	معامل الارتباط بين معدلات الضرائب والإنفاق الحكومي	حركة الدخل للفرد	الإنفاق الحكومي	معدلات الضرائب	السنة
0.452 (غير دالة)	0.318 (غير دالة)	0.985 (دالة بمعنى) (0.01	0.02	8,812,535	4,319,000	2017
			0.02	9,019,343	4,794,642	2018
			0.006	9,255,497	4,908,347	2019
			-0.036	9,606,956	5,320,000	2020
			0.04	9,845,100	5,050,000	2021
			0.036	10,652,982	5,654,000	2022
			0.031	11,431,492	6,273,000	2023
			0.034	11,786,700	6,625,000	2024
			0.0216	12,132,300	6,900,100	2025

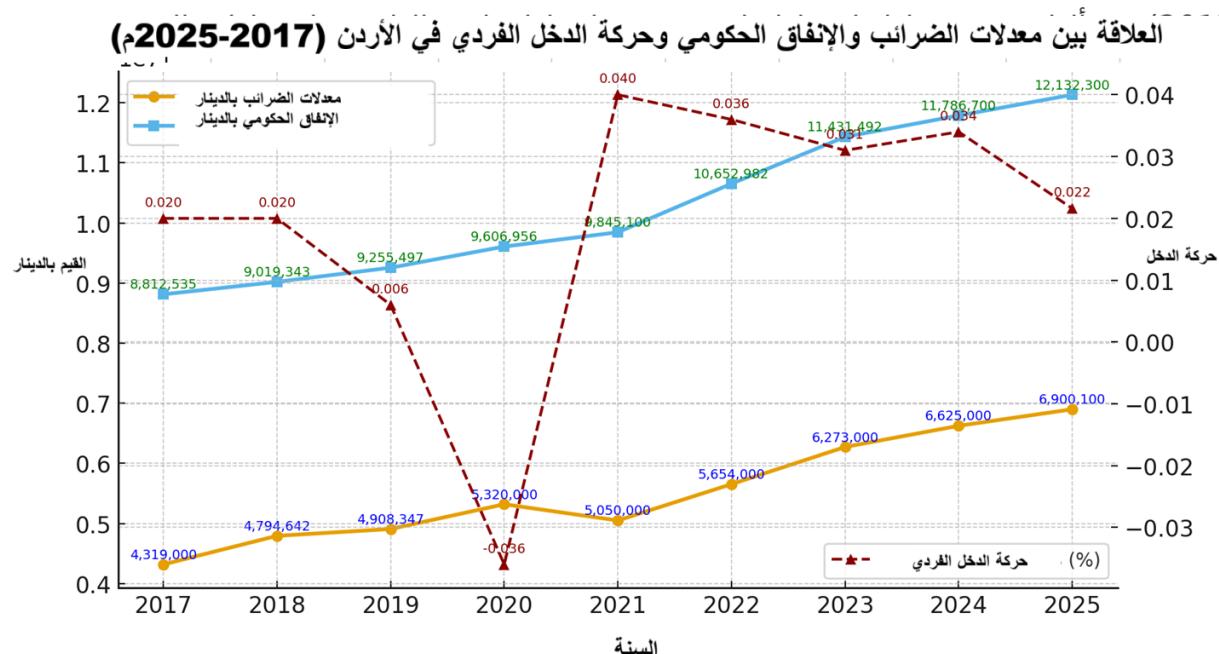
يتضح من خلال الجدول رقم (7) عدم وجود علاقة ارتباطية دالة بين معدلات الضرائب وحركة الدخل من جهة (معامل الارتباط = 0.318,  $p > 0.05$ )، وكذلك لا توجد علاقة ارتباطية بين الإنفاق الحكومي وحركة الدخل (معامل الارتباط = 0.452,  $p > 0.05$ )، وبالتالي رفض الفرضية المصاغة بوجود علاقة عكسية بين أدوات السياسة المالية وحركة الدخل، ويمكن تفسير ذلك في ضوء التالي:

- وجود حركات أخرى للدخل الفردي غير مرصودة، ولو تم أخذها في الاعتبار يمكن أن تتغير طبيعة هذه العلاقة.
- قد يتجه جانب كبير من الإنفاق العام نحو الاستهلاك الجاري (رواتب، دعم، مصاريف تشغيلية) بدلاً من الاستثمار التنموي (مشروعات إنتاجية أو بنية تحتية).
- قد لا يظهر أثر الإنفاق الحكومي على الدخل الفردي فوراً، بل بعد فترة زمنية تمتد إلى سنة أو أكثر، وخاصة في حال كان الإنفاق على مشروعات رأسمالية طويلة الأجل.
- إذا تم إنفاق هذه الإيرادات على مجالات لا ترفع الإنتاجية أو لا تصب في صالح الأفراد (مثل الإنفاق الجاري أو الإداري)، فإن أثر الضرائب على الدخل الفردي يصبح محايضاً.

كما وجدت علاقة موجبة ودالة بين معدلات الضرائب والإنفاق الحكومي، وتفسيرها يعتمد على أن زيادة إيرادات الضرائب تدفع المملكة إلى زيادة الإنفاق.

يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (6)



الفرضية الثانية:

توجد علاقة طردية بين أدوات السياسة النقدية (معدلات الفائدة وعرض النقد) وحركة الدخل في الأردن

لاختبار هذه الفرضية تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين معدلات الفائدة وحركة الدخل، وبين عرض النقد وحركة الدخل للفرد، وكذلك بين معدلات الفائدة وعرض النقد، ونتيجة ذلك موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (8)

العلاقة بين أدوات السياسة النقدية (معدلات الفائدة وعرض النقد) وحركة الدخل للفرد الأردني

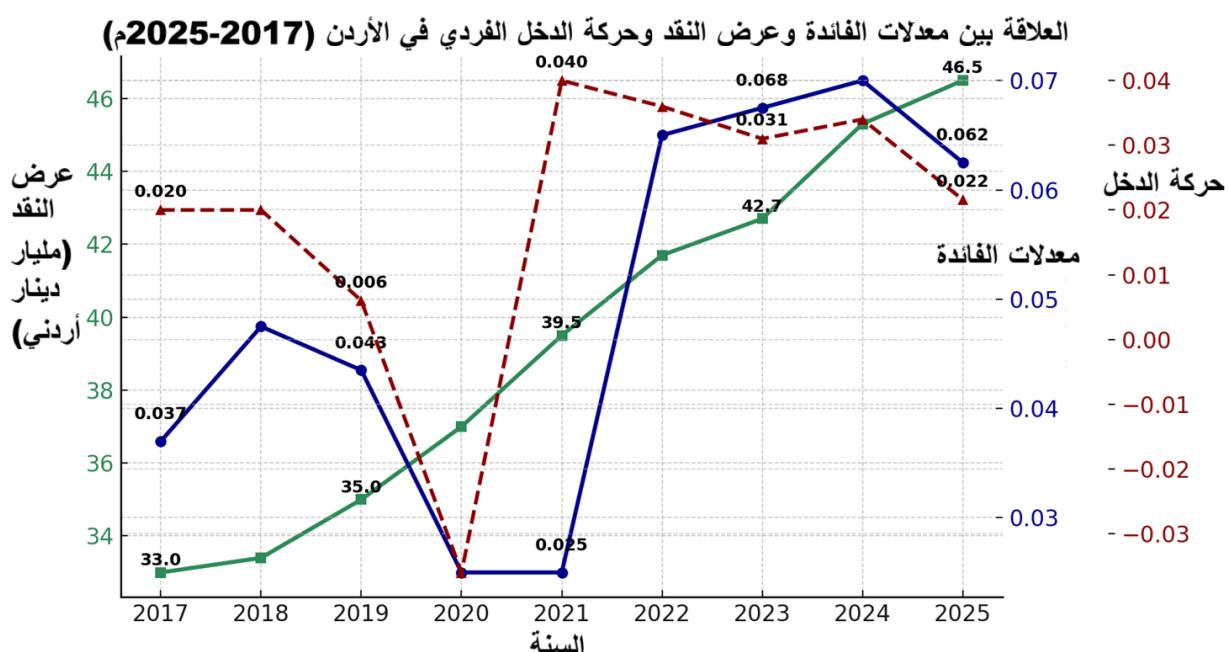
معامل الارتباط بين عرض النقد وحركة الدخل	معامل الارتباط بين معدلات الفائدة وحركة الدخل	معامل الارتباط بين معدلات الفائدة وعرض النقد	حركة الدخل للفرد	عرض النقد	معدلات الفائدة	السنة
0.511 (غير دالة)	0.435 (غير دالة)	0.671 (دالة) بمعنوية (0.05)	0.02	33.00	0.037	2017
			0.02	33.40	0.0475	2018
			0.006	35.00	0.0435	2019
			-0.036	37.00	0.0250	2020
			0.04	39.50	0.025	2021
			0.036	41.70	0.065	2022
			0.031	42.70	0.0675	2023
			0.034	45.30	0.07	2024
			0.0216	46.49	0.0625	2025

يتضح من الجدول رقم (8) عدم وجود علاقة ارتباطية دالة بين معدلات الفائدة وحركة الدخل من جهة (معامل الارتباط = 0.435،  $p > 0.05$ )، وكذلك لا توجد علاقة ارتباطية بين عرض النقد وحركة الدخل (معامل الارتباط = 0.511،  $p > 0.05$ )، وبالتالي رفض الفرضية المصاغة بوجود علاقة طردية بين أدوات السياسة النقدية وحركة الدخل، ويمكن تفسير ذلك في ضوء التالي:

- يظل الدخل الفردي ثابتاً تقربياً لأن القطاعات الأكثر ارتباطاً بالأفراد (الخدمات، التعليم، الوظائف الحكومية) ليست حساسة جداً لسعر الفائدة.
- في الأردن، يشكل القطاع العام نسبة كبيرة من التوظيف والدخل. وحيث أن الرواتب الحكومية لا تتغير تبعاً لمعدلات الفائدة أو عرض النقد، فإن السياسة النقدية لا تؤثر مباشرة على دخول الأفراد.

- عند زيادة عرض النقد دون زيادة في الإنتاج الحقيقي، قد يرتفع التضخم، مما يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للأفراد، وبالتالي يصبح الأثر الصافي على حركة الدخل الحقيقي شبه صافي أو حتى سلبي. كما وجدت علاقة موجبة ودالة بين معدلات الفائدة وعرض النقد، وتفصيلها يعتمد على أن زيادة عرض النقد يؤدي إلى ارتفاع التضخم، فيضطر البنك المركزي إلى رفع معدلات الفائدة للحد من هذا التضخم، وبذلك تتحرك الفائدة وعرض النقد في الاتجاه نفسه كإجراء تصحيحي نفدي. ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (7)



### الفرضية الثالثة:

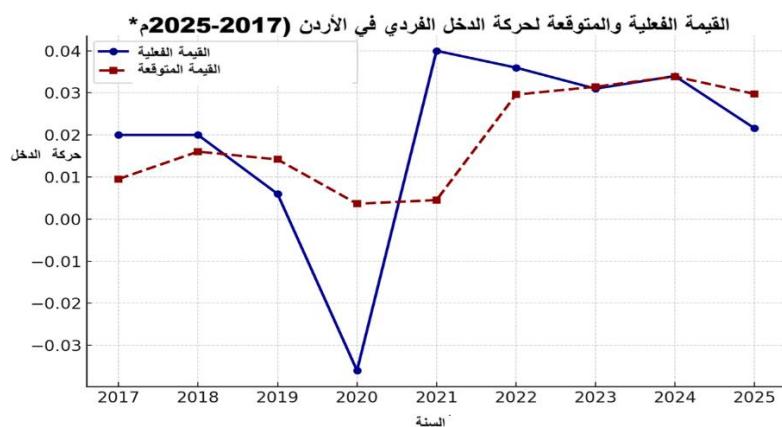
خفض معدلات الفائدة وزيادة العرض النقدي يؤديان إلى التغير في حركة النقد باتجاه زيادة الإنفاق الاستهلاكي في الأردن نظراً لعدم توافر بيانات مسلسلة سنويًا عن معدلات الإنفاق الاستهلاكي سواء محلياً في دائرة الاحصاءات العامة، أو عالمياً في موقع البنك الدولي، تم استخدام مؤشر حركة الدخل كمؤشر لمعدل الإنفاق الاستهلاكي، للطبيعة الطردية التي تربط بينهما، فكلما زاد دخل الفرد زاد معدل استهلاكه. تم إجراء تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط بين المتغيرات الثلاثة. وقد أظهرت نتائج الانحدار وفق نموذج OLS، من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (9)

الدالة	(p-value)	قيمة t	الخطأ المعياري	المعامل ( $\beta$ )	متغير
غير دال	0.295	-1.15	0.084	-0.097	الثابت (Constant)
غير دال	0.71	0.39	0.441	0.171	معدلات الفائدة
غير دال	0.365	0.98	0.002	0.002	عرض النقد (مليار دينار)

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (8)



تشير النتائج إلى وجود علاقة ضعيفة وغير دالة إحصائياً بين معدلات الفائدة وعرض النقد من جهة، وحركة الدخل الفردي من جهة أخرى خلال الفترة (2017-2025) ، وهذا واضح من عدم دلالة المنيبات، وكذلك تباعد الخطين الفعلي والمتوقع من خلال الشكل رقم (8) ورغم أن التوقعات النظرية تشير إلى أن خفض معدلات الفائدة وزيادة عرض النقد يؤديان إلى زيادة في الإنفاق والاستهلاك، إلا أن البيانات المتوفرة توضح أن هذه العلاقة لم تكن قوية في الأردن خلال هذه الفترة. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، منها:

- محدودية أثر السياسة النقدية على الاقتصاد الحقيقي نتيجة هيمنة القطاع العام وثبات الدخول.
- ارتباط الدينار الأردني بالدولار الأمريكي مما يقلل مرونة السياسة النقدية.
- تأثيرات التضخم والبطالة التي تحد من انتقال أثر زيادة السيولة إلى زيادة فعلية في الاستهلاك.

وبالتالي يمكن القول إن السياسات النقدية لم تكن العامل الرئيسي المحرك لحركة الاستهلاك في الأردن خلال هذه المدة، بل كانت العوامل الهيكلية والمالية والإإنفاق الحكومي أكثر تأثيراً.

خلص التحليل إلى أن العلاقة بين معدلات الفائدة وعرض النقد من جهة وحركة الدخل الفردي من جهة أخرى خلال الفترة 2017-2025 هي علاقة ضعيفة وغير دالة إحصائياً. عليه، فإن تحفيز الاستهلاك في الأردن يتطلب تعزيز السياسات المالية وزيادة الإنفاق الاستثماري الفعال إلى جانب إصلاحات نقدية تعزز من كفاءة انتقال أثر السيولة إلى الاقتصاد الحقيقي.

#### الوصيات :

- 1- ضبط التضخم عند الحدود الدنيا والتقليل من البطالة لخفض نسب الفقر التي تؤدي إلى ارتفاع السيولة مما يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك وبالتالي ارتفاع الانتاج الذي يؤدي إلى التشغيل وزيادة رؤس الاموال وهذا هو التدفق الدائري .
- 2- خفض الضرائب عند نسب معينة ورفع الحد الأدنى للأجور والعمل على زيادة الرواتب التي تؤدي إلى رفع السيولة وزيادة حركة الخل نحو الاستهلاك أو الأدخار
- 3- تشجيع الاستثمار وزيادة الإنفاق الاستثماري من خلال خفض الفوائد على الاقراض للمشاريع الاستثمارية وزيادة الاعفاءات الضريبية للمشاريع الاستثمارية الجديدة.
- 4- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تؤدي إلى التخفيف من نسب الفقر والبطالة وبالتالي رفع السيولة المحلية التي تسرع من حركة الدخل .

#### قائمة المراجع

كاظم، ع. م. (2007). *تقييم أداء السياسة النقدية والمالية في الأردن وخاصة بتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي للفترة (1980-2001)*: دراسة تحليلية مقارنة وقياسية لفترة ما قبل وبعد تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي . المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 5(13).

الزعبي، و. خ. ع.، الملحم، س. س.، & العزام، ح. ق. ف. (2023). *تقييم أثر السياسات النقدية في أوقات الأزمات: حالة المملكة الأردنية الهاشمية*. المجلة العربية للإدارة، 43(3).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2020). *السياسة النقدية مقابل السياسة المالية*. المراقب الاقتصادي، 60(60).

الجاني، أ.، & هورتون، م. (د.ت.). *السياسة المالية (الأخذ والعطاء)*. مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي.

موسوعة الاقتصاد. (د.ت.). *ما هي السياسة المالية؟* تم الاسترجاع من <https://econ-pedia.com/glossary/السياسة-المالية>

صندوق النقد الدولي (IMF). (2023). *السياسة النقدية وعمل البنوك المركزية*. تم الاسترجاع من <https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/monetary-policy-and-central-banking>

كاظم، ح. ي. (2019). *الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية* (ص. 19-22).

إدريس، م. (2021). *سلسلة كتب تعريفية* (العدد 17). صندوق النقد العربي.

تم الاسترجاع من *Fiscal vs. monetary policies*. د.ت. AvaTrade.  
<https://www.avatradear.com/education/economic-indicators/fundamental-indicators/fiscal-vs-monetary-policies>

فهمي، ح. ك. (2006). *أدوات السياسة النقدية*. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة.

مروان، م. (2018). *تعريف الدخل الفردي*. تم الاسترجاع من <https://mawdoo3.com> (د.ت.). *الأجر غير المكتسب*. تم الاسترجاع من <https://qsalary.com/ar/blog/unearned-wage> ويكيبيديا. (د.ت.). *التدفق الدائري للدخل*. تم الاسترجاع من [https://ar.wikipedia.org/wiki/التدفق\\_الدائري\\_للدخل](https://ar.wikipedia.org/wiki/التدفق_الدائري_للدخل) (د.ت.). *الضرائب في الأردن*. تم الاسترجاع من <https://dexef.com/user-manual/accounting-docs/taxes/taxes-in-jordan>

(د.ت.). *معدل ضريبة الدخل الشخصي – الدول*. تم الاسترجاع من <https://ar.tradingeconomics.com/country-list/personal-income-tax-rate>

دائرة الموازنة العامة. (2014–2025). *خلاصة الموازنة العامة للسنوات المالية 2014–2025*.

البنك المركزي الأردني. (2017–2025). *التقرير السنوي*.

جمعية البنوك الأردنية. (2017–2025). *التقارير السنوية*.

البنك الدولي. (2025). *مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (\$GDP per capita, current US) – الأردن*. تم الاسترجاع من <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=JO>

Bureau of Economic Analysis. (2014, October). *Measuring the economy: A primer on GDP and the national income and product accounts*. U.S. Department of Commerce 29 . (نسخة محفوظة في 29 ديسمبر 2017 على موقع واي باك مشين).